التجارة المستترة..

ظاهرة خطيرة تهدد الاقتصاد

تنتشر ظاهرة التجارة المستترة بدرجات متفاوتة في كافة القطاعات، و يؤكد كثيرون انه لا يمكن القضاء عليها تماما فهناك احتياج قوي لتحجيمها باعتبارها من اخطر الظواهر التي تهدد الاقتصاد، ويبدأ ذلك من رفع مستوى الوعي لدى الشباب بخطورة هذه الظاهرة واستنزافها للاقتصاد الوطني واستنزافها ايضا لدخل مجز للغاية يمكن ان يستفيد منه المواطن بدلا من الوافد، كما انه في سبيل القضاء على هذه الظاهرة يرى مشاركون في استطلاع للرأي ان هناك ضرورة لاحكام الرقابة على التحويلات المصرفية لخارج السلطنة خاصة تلك التي بمبالغ تزيد اضعافا عن دخل العامل الوافد الذي يقوم بالتحويل، كما ان بيئة الاعمال التنافسية يمكنها تحجيم الظاهرة وذلك اذا حصل المستثمرون من الشباب على الدعم المعنوي والتسهيلات الكافية لانجاح مشروعاتهم، ورصد المشاركون في الاستطلاع العديد من التبعات السلبية لهذه الظاهرة والتي قد تنتهى بمشكلات مالية وقانونية نتيجة بيع السجلات التجارية.

مسؤولية مشتركة

يرى سعادة الشيخ جمال بن أحمد العبري، عضو مجلس الشورى ممثل ولاية الحمراء وعضو لجنة الموارد البشرية ونائب رئيس لجنة تداعيات الازمة الاقتصادية، ان التجارة المستترة هي مسؤولية مشتركة بين المواطن والجهات المسؤولة عن التجارة وسوق العمل، فالمواطن هو من يقوم بتمكين الوافد من العمل بشكل متستر والجهات المعنية لاتقوم بمتابعة وافية وتفتيش على المنشآت ومأذونيات العمل.

وأضاف سعادته ان بعض انشطة التجارة المستترة قد لا يمكن القضاء عليها لكن على الاقل يمكن تنظيمها ومعرفة حجمها وعلى سبيل المثال لابد ان يكون هناك قواعد بيانات عن مختلف الانشطة المطلوبة والقائمة في السوق اي كم محل خياطة تحتاجه كل منطقة او ولاية وكم مقهى ومطعم وكم ورشة من كافة الانواع، كما ان هناك امكانية لالزام

اصحاب المشروعات بتوثيق حساباتهم وعمل سجلات كاملة عن النشاط ومعرفة دخل المشروع وأجور العمالة من خلال التحويلات المصرفية، ومثل هذه السجلات ضرورية ليس فقط للحد من التجارة المستترة لكن لمعرفة كافة التفاصيل عن البيانات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعد ضرورة للتخطيط الاقتصادي المنهجي والسليم.

ويرى جمال العبري ان اخطر نتائج التجارة المستترة هو ارتفاع حجم التحويلات المالية لخارج السلطنة وهو ما يسبب حالة كبيرة من الاستنزاف للموارد والعملات، والمشكلة ليس في التحويلات نفسها لكنها في التحويلات بدون حق، فالعامل الذي يعتمد على راتبه من الطبيعي ان يحول جزءا من راتبه للخارج لكن بالنسبة للوافد الذي

خالد الدرعي: التوعية ساعدت على تراجع هذه الظاهرة في قطاع النقل

جمال العبري: ارتفاع التحويلات المالية اسوأ النتائج

يحصل على دخل من مشروع وليس هناك من يعرف حجم هذا الدخل.. فهذه الحالة هي ما تحتاج للرقابة من البنك المركزي عن التحويل.

أبعاد قانونية

أوضحت المحامية ميمونة بنت سعيد السليمانية، إعلامية ومديرة مؤسسة القانون والحياة، أن هناك علاقة طردية بين التشوهات في سوق العمل ومن بينها التجارة المستترة وبين ارتفاع معدلات الجرائم سواء كانت جرائم مالية واقتصادية او جنائية، كما ان هناك ايضا علاقة قوية بين التجارة المستترة وبين ارتفاع اعداد العمالة الوافدة في السلطنة خلال السنوات الاخيرة مشيرة الى انه فيما يتعلق بقوانين مكافحة التجارة المستترة يعد الاتجار بالسجلات التجارية مخالفا لثلاثة قوانين في آن واحد. وهي:

أولا: ممارسة التجارة المستترة يعد مخالفة لقانون التجارة الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٥٥ / ٩٠) التي تعتبر من التجارة المستترة :

- استعمال الاسم التجاري غير صاحبه أو استعمله صاحبه على صورة تخالف القانون.
- استعمال طرق التدليس والغش في تصريف البضاعة أو نشر بيانات كاذبة من شأنها أن تضر بمصلحة تاجر آخر .
- نشر وإعطاء أمور مغايرة للحقيقة تتعلق بمنشأ البضاعة أو أوصافها أو تتعلق بأهمية تجارته.

ثانيا: تعد ممارسة التجارة المستترة مخالفة لقانون الشركات التجارية رقم (٤ / ٧٤) في الجوانب التالية:

- كل شخص يدرج أو يستعمل بنية الغش معلومات كاذبة في عقد تأسيس شركة تجارية أو في نظامها.
- كل شخص يحمل آخر على الانتماء إلى شركة تجارية باستعمال الطرق الاحتيالية.
- كل شخص يشترك مع علمه بالأمر في توزيع أرباح صورية لشركة تجارية على أساس ميزانية مغشوشة أو دون ميزانية أو على أساس قائمة جرد أو حساب أرباح وخسائر مغشوشين.

ثالثا: كما تعد مخالفة لقانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم (٩٤/١٠٢)

المادة رقم (١) والتي تنص: يحظر على غير المواطنين العمانيين سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً مزاولة أية أعمال تجارية أو صناعية أو سياحية أو المشاركة في شركة عمانية داخل السلطنة، إلا بترخيص من وزارة التجارة والصناعة يصدر وفقا لأحكام هذا القانون.

وقد يقول قائل ان استخدام الوافدين تم وفق صحيح القانون بينما أن استقدام وافدين الى السلطنة للاقامة فيها كشركاء في النشاط التجاري دون توثيق ذلك في السجل التجاري يعد مخالفة صريحة للقانون. ومن مميزات تسجيل الوافد كشريك اعطاء مركز قانوني متكافئ بين العماني والوافد بحيث لا يستحوذ الوافد بالارباح والادارة بينما يتهرب عند أول أزمة تتعرض لها المؤسسة التجارية. حيث اصبح مشهد استدعاء الكفيل العماني في كافة الأزمات أمام الجهات المختصة.

وأشارت المحامية ميمونة السليمانية إلى أن أحد المشكلات التي نقابلها كثيرا بحكم عملنا في مجال القانون تعود الى عدة معطيات أهمها: نظام الكفيل وعدم وضوح التعاقدات الخاصة بالعمل والاجراءات التي يتم وفقا لها استقدام العمالة للسلطنة، وهو ما ينتج عنه كثير من الخلافات، فعلى سبيل المثال بعض العمالة الوافدة تأتي للعمل في السلطنة دون أن تدري حقا المهنة التي ستعمل بها وظروف وراتب هذا العمل وحتى في مهن رفيعة كالاطباء مثلا نرى حالات جاءت للسلطنة دون مأذونية عمل وتبدأ المشكلات التي تنتهي بالغالب بعدم الاستمرار وضياع راتب عدة أشهر وعودة الوافد لبلاده على حسابه الخاص، وهذا الامر يتطلب حملات توعية بالتعاون مع سفارات البلاد الأكثر تصديرا للعمالة إلى السلطنة، ومن الجانب الآخر فان السجلات التجارية التي يؤجرها مواطن لوافد ناهيك أنها جريمة يعاقب عليها القانون الا ان استشراءها دون عقوبة رادعة جعلها منتشرة قد تترتب عليها كثير من المسؤوليات القانونية أهمها أن اغلب المسؤولية عن أخطاء وأفعال الوافدين المؤسسية تتم في غياب تام لدور الكفيل المواطن وفي أغلب الأحيان يكون صاحب السجل التجاري في الواجهة من حيث المشاكل والتبعات القانونية بينما لا يتمتع بأرباح تذكر في حال نجاح العمل التجاري.

ثالث المشاكل انخفاض المستوى التعليمي لأغلب العمانيين ممن يتاجرون بالسجلات التجارية وغلبة الجشع للربح السريع دون مجهود يذكر. ومن المأمول أن ارتفاع المستوى التعليمي للعمانيين ملاك السجلات التجارية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اضافة إلى توجه عدد أكبر من العمانيين المهنيين والمتخصصين في مجالاتهم سيؤدي إلى تخفيض اعداد تجار السجلات التجارية.

ويمكن اعتبار ان التجارة المستترة هي الغول المستشري في قطاع التجارة ويعد الكفيل هو تذكرة دخول لكنها تذكرة تهترىء بمرور الوقت ويصبح كل شيء في المشروع التجاري بيد الوافد الذي قد يكون عمله الرسمي في مأذونية العمل «عامل» لكنه فعليا وعبر سنوات من الاستحواذ على غالبية عوائد المشروع يتحول إلى مستثمر يملك فعليا الكثير من العقارات والشركات والمشروعات في السلطنة أو يقوم بتحويل ما يحصل عليه من عوائد لهذه الثروات إلى خارج السلطنة.

ميمونة السليمانية: علاقة طردية بين تشوهات سوق العمل وارتفاع معدلات الجرائم

ماجد المعشني: ثقافة العمل تحتاج تغييرا ولابد من إيجاد بيئة أعمال مواتية لصغار المستثمرين

خطر كبير

قال خالد بن سالم الدرعي رئيس الجمعية العمانية للنقل البري ان التجارة المستترة تمثل خطرا بمعنى الكلمة على الاقتصاد الوطني والسبب هو ما تسببه من استنزاف للثروات والموارد المحلية، واشار إلى ان هذه القضية شهدت تطورات ايجابية للقضاء عليها خلال السنوات الماضية بعد ان حذر منها صاحب الجلالة، حفظه الله، كما ان الاهتمام الكبير بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء نتيجة ندوة سيح الشامخات، وجه ضربة ايضا للتجارة المستترة

حيث اصبح الشباب اكثر وعيا بالفوائد الكبيرة التي يمكن الحصول عليها اذا أداروا مشاريعهم بأنفسهم وبدأنا نشهد في مجتمعنا انفتاحا اكثر تجاه الاعمال الحرة.

وحول الحملة التي اعلنت عنها الجمعية قبل فترة لمحاربة التجارة المستترة في قطاع النقل، قال خالد الدرعي ان هناك تحولا ملموسا في اتجاه الشباب نحو الاستثمار في قطاع النقل البري بفضل الحملة التي ادت إلى حالة كبيرة من الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتجارة المستترة وايضا الفوائد التي يمكن استثمارها من العمل بقطاع النقل، واضاف انه اذا تم اعتبار قطاع النقل من القطاعات التي كانت تستشري فيها ظاهرة التجارة المستترة فانه يمكن الآن القول ان الظاهرة تكاد تكون اختفت من هذا القطاع والفضل في ذلك للتوعية التي تضمنت ايضا تنوير الشباب بسهولة الاستثمار في هذا القطاع الذي لا يحتاج خبرات او تخصصات دراسية محددة لكنه مفتوح لكل من يرغب في الاستثمار الناجح، كما ان احد ثمار الحملة ان كثيرا من صغار المستثمرين يأتون الينا في الجمعية للاستفسار عن الاستثمار في هذا القطاع ونقوم بمدهم بما لدينا من معلومات وخبرات كمجلس ادارة ويشمل ذلك كافة التفاصيل مثل انواع الشاحنات التي يفضل شراؤها والشركات التي يسهل التعامل معها، لان بعض الشركات تتأخر كثيرا في الدفع لأصحاب الشاحنات لمدد تصل إلى ستة اشهر مما يسبب تعثر المشروع، وايضا نقدم توجيها يتعلق بأفضل المناطق التي يمكن العمل فيها وتحقق عائد جيد للمشروع.

غياب التوجيه المهني

عدَّ ماجد بن محمد المعشني، صاحب أعمال، أن ظاهرة التجارة المستترة منتشرة إلى حد كبير في السلطنة وفي جميع القطاعات والشركات بنسب متفاوتة، وهناك أسباب اقتصادية وتشريعية تقف وراء هذه الظاهرة لكن أحد المسببات الرئيسية للتجارة المستترة هي ثقافة العمل فهناك مهن معينة خاصة تلك التي ترتبط بالعمل اليدوي لا يتقبلها المجتمع، وبشكل عام مازال يغيب عن مجتمعنا الاهتمام بالتدريب المهني للشباب في وقت مبكر كما نفتقد إلى حد كبير لنظام تعليمي للتوجيه المهني يساعد الطلاب في اختيار المهن التي سيعملون بها مستقبلا انطلاقا من ميولهم ومهاراتهم الفردية، ويشير ماجد المعشني إلى ضرورة الاستفادة من التجارب في الدول المتقدمة التي لديها قطاع ناجح للغاية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تمثل فقط دعما للاقتصاد ودخلا مجديا لأصحابها لكنها ايضا تمثل البذور الاساسية لأكبر الشركات في المستقبل حيث ان البيئة الناجحة هي التي تمكن المشاريع الصغيرة من النمو المتواصل حتى تتحول إلى شركات كبرى ناجحة.

وأضاف ماجد المعشني أن ظاهرة التجارة المستترة تحتاج إلى آليات واضحة للحد منها، لكم ما هو أهم من التركيز على القضاء عليها هو ايجاد بيئة استثمار مشجعة ومواتية لإقامة وانجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومع اتجاه السلطنة إلى الاستغناء عن النفط والاعتماد على قطاعات اقتصادية متنوعة فمن المؤكد اننا نحتاج كل ما يمكن من استثمارات، وهناك قطاع من صغار المستثمرين لديهم الرغبة في اقامة المشروعات والاشراف عليها بأنفسهم لكن غياب التسهيلات الملائمة والقيود التي تتعلق بالتعمين في قطاعات لا يرغب مواطن في العمل بها أو لا يرضيه الراتب المعروض فيها كل هذه المعوقات اما تؤدي إلى الغاء المشروع او تعثره بعد ضخ مدخرات كثيرة فيه.

الكفالة وضعف التشريعات في قفص الاتهام

تُعد السوق العمانية من أكثر الأسواق نشاطاً من حيث تأسيس الشركات والوكالات تجارية وهو ما يُعد مؤشرا جيدا فيما يتعلق بنمو القطاع الخاص، ويتعدى عدد السجلات التجارية في السلطنة ١٧٠ ألف سجل منها ١٢٥ ألف شركة يمكن تصنيفها على أنها صغيرة ومتوسطة بناء على حجم رؤوس أموالها، وهي تمثل بيئة خصبة لبعض المظاهر التي تضر ببيئة الاعمال وحق المنافسة العادلة في الأسواق مثل التجارة المستترة.

ورغم أنها كانت ولاتزال واحدة من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية جدلا واثارة للاهتمام في الصحف ووسائل الاعلام وكذلك لدى الجهات الرسمية المعنية الا أن التجارة المستترة لم تحظ حتى الآن بما تستحقه من دراسة من قبل الاكاديميين وخبراء الاقتصاد كما ان هناك غيابا مماثلا للاحصائيات التي توضح ولو بشكل تقريبي حجم الظاهرة كما وكيفا، وتعتمد غالبية الدراسات التي قامت بها بعض الجهات المعنية على توصيف الظاهرة وشرح تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع وضع توصيات للحد من انتشارها، لكن عدد السجلات التي تدار من قبل القائمين بالتجارة المستترة والنسبة التي تمثلها هذه الظاهرة من الناتج المحلي الإجمالي يبقى غير معروف على الاطلاق، وبينما عملت بعض الجهات ذات العلاقة بمشكلة التجارة المستترة مثل وزارتي التجارة والصناعة والقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عمان وجمعية المقاولين على دراسة الموضوع للحد من الاسباب التي تؤدي اليه فإن عاملين أساسيين يظلان مسؤولين عن الظاهرة هما ضعف الضوابط والتشريعات في استقدام القوى العاملة الأجنبية وتقاعس بعض المواطنين عن متابعة اعمالهم الخاصة بأنفسهم مفضلين اسنادها لوافد والحصول على راتب شهري ثابت منه.

ويمكن تعريف التستر التجاري بأنه قيام صاحب السجل التجاري بتسليم إدارة نشاط ما لوافد مقابل مبلغ ثابت او متغير ثم قيام الوافد بممارسة نشاط تجاري او مهني لحسابه او بالاشتراك مع غيره متسترا تحت اسم مواطن عماني وهذا الأخير يعد متسترا في حال سماحه بتمكين الوافد من استخدام اسمه او تسجيله التجاري أو رخصته التجارية أو المهنية لممارسة النشاط التجاري او المهني، ويُعد أيضا متسترا كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار اجنبي وقام بتمكين عامل وافد آخر من العمل لحسابه خلافا للقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار الاجنبي كما يشير بعض الخبراء الى انه يندرج ايضا تحت تصنيف التجارة